المسلسل الممنوع على الشاشات

عائشة بلحاج

من يشاهد «الاستقرار» الدرامي للمسلسلات العربية في موسم رمضان الحالي يحلف أنه مثل باقي المواسم. ليست مسلسلات طيبة، وهذا ما اعتدنا عليه، ولكنّها أفضل من السيناريوهات الأسوأ التي لم يعد في الأفق غيرها، في هذه الفترة. وللحظة، ينسى أنه في اللّحظة نفسها من الزمان نفسه، لا تجري على قدم وساق إبادةُ شعبٍ على مرمى بصر أو مرمى بصيرة. وينسى حقيقة أنّ ما يحدث يُبكينا حد النّحيب. حتى صرنا نتجنّب الأخبار والصور، التي لم تكن صادمة قط كما هي الآن. ثم، يفكّر: كم مسلسل يمكن أن نُنتج عن الأرض وأهلها الذين اختلطت دماؤهم بترابها؟ لنأخذ، مثالا، فيلم «قتلة زهرة القمر» الذي أُنتج قبل الحرب، ولكن عرضه تزامن معها، جعل الجميع يربط بينهما، وساعد، من دون أن يقصد، في تقوية الموقف الفلسطيني. نعم إنّها مهزلة أن نحتاج لفيلم ليُنصف شعبا قُتّل ويُقتّل تقتيلاً. إنها مصيبة أن ننتظر من صنّاع الدراما أن يخفّفوا من عارنا، بينما القادة والرؤساء والملوك والوزراء والعساكر يخذلون شعباً أعزل. لكن ما الأفضل؟ مسلسلات لمداراة العار أو مسلسلات من العار تبثّ حالياً؟

بالنّظر إلى جهود الصّهيونية في الدعاية والبروباغندا، التي لا شبيه لها، لترويج ما يسمونها المأساة اليهودية على وجه الأرض. حتى أنني أقسمت أنني لا أستطيع تحمّل فيلم أو مسلسل آخر، عن جرائم هتلر وعصبته. إذْ لم تُنتج أعمال تنتصر لمأساةٍ مثلما أُنتج عن المحرقة. لا عن مأساة العبودية، التي أحرقت حياة الملايين فترات طويلة، ولا عن جرائم الإبادة تجاه السكان الأصليين، في أميركا الشمالية، ولا عن وحشية الفايكينغ تجاه الجيران، الذين صارت الدراما تبرر غزواتهم، ولا ما فعلته محاكم التفتيش في إسبانيا، والكنيسة في أوروبا في العصور الوسطى، ولا الجرائم الأوروبية في المستعمرات...

ولأنّ الحرب بدأت قبل ثلاثة أشهر من رمضان، كان يجب أن تقوم بعض الشركات والقنوات بإنتاج مسلسلات ولو قصيرة، عن فلسطين لمواكبة الهمّ العام للمنطقة، والحدث. وهي فرصة للتذكير بتاريخ الأرض والإنسان، لمن نسي بيننا، ومواجهة صمت جهات كثيرة وتآمرها، وتلقين الأجيال الجديدة التي هالتها الحرب.

أتذكّر ما حدث معي مرّتين، وأنا أمشي في ردهات الجامعة، وأمرّ بوقفات طلابية معارضة للتطبيع، لم يشارك فيها سوى عشرات الطلبة. لكنها كانت فرصةً ليسمع بعضُهم لأول مرة عن مجريات القضية الفلسطينية. في المرّتين، سمعت طالبتين تتساءلان: ما التطبيع؟ الفنّ موقف، وإذا عجزت الجيوش والسياسيون، والناس جميعاً، فبإمكان الفن أن يُحدث الفارق بطرق كثيرة، ليست من الضروري أن تكون مباشرة. حتى في الدول المطبّعة، التي تضامنت بشكلٍ ما، سياسياً أو عبر مظلات البؤس العربي، هي فرصة لشركات الإنتاج التي تزوّد الإعلام الرسمي، أن تقدّم أعمالاً عن قصص فلسطينية، أو عن قصص محلية لها علاقة، مثل المغاربة والجزائريين والتونسيين الذين حاربوا في فلسطين، وفي جنوب لبنان، وآخرين... كما لم تقم قائمة مسلسل كهذا في دول أخرى ضد التطبيع. يمكن مقاربة المسلسلات داخل البلاد نفسها، لا في مكان الحرب، تسهيلا لهم. عن دوافع التحاقهم بالمقاومة، وتنامي تعاطفهم، وكيف وصلوا إلى منطقة الحرب، واتباع خطّ الأحداث على الأرض، من خلال الصدى الذي يصل إلى الأهالي. وغيرها من القصص التي كانت تبعد العمل الفني عن توجه النظام السّياسي، وتواكب حاجة ماسّة لدى أهل المنطقة، في مشاهدة دراما لها علاقة بما يحدُث، غير التي لم يعودوا قادرين على متابعتها في الأخبار. رغم أن سرد قصصٍ من الحاضر أكثر جدوى وأقوى أثرا. ليستمرّ مسلسل الجبن الرّسمي وغير الرّسمي، ما دام الذين يستطيعون إحداث فارقٍ لا يعنيهم ذلك. ولعلهم سيتحجّجون بـ«الإرادة السياسية» مثل كل شخصٍ مسؤول أو أيّ فرد له القدرة على إحداث ولو تغييرا بسيطا. بمعنى انتظار أمرٍ من أعلى السلطات لفعل أي شيء. وفي انتظار الأمر بالمعروف الذي لن يأتي، حتّى لو جاء غودو أخيراً، على السّلحفاة التي يبدو أنّه امتطاها، نبقى عراةً في منطقة العار.

داعش بوصفها «غزواً داخليّاً»

جيرار ديب

مثّل تصريح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، 8 مارس/ آذار الجاري، إن الانتخابات البلدية المقبلة ستكون الأخيرة له رئيساً لحزب العدالة والتنمية، أول إشارة رسمية إلى مغادرته السلطة بعد نهاية ولايته الحالية. قال أردوغان أمام حشد من الشباب التركي، «أواصل العمل دون توقف. نركض من دون أن نتنفس لأنها بالنسبة إلي هذه هي النهاية. ومع السلطة الممنوحة لي بموجب القانون، فإن هذه الانتخابات هي انتخاباتي الأخيرة».

«النهاية» التي لمح إليها أردوغان يجب ألا تشبه نهاية السلطان عبد الحميد الثاني، عندما انتهت به الأمور إلى عزله عن السلطة، وشكلت هذه الخطوة بداية النهاية لسلطنة كتبت حضورها في تاريخ البشرية، فالنهاية بالنسبة إلى أردوغان يجب أن تكون مكلّلة بالنصر بعد معركة انتخابية في مايو/ أيار 2023 لم تكن سهلة بالنسبة إليه، بل استطاعت المعارضة أن تتحد في وجهه، وتسجل موقفًا وحضورًا لا يستهان بهما.

كثرت التحليلات حول تصريحه، وردّ بعضهم السبب إلى الدستور بذاته، حيث لا يسمح له بالترشح للانتخابات المقبلة بعد اربع سنوات. وحتى لو عدّل الدستور فقد يكون العمر سببًا صريحًا لإطلاق مثل تصريح كهذا، وهو على أعتاب الثمانين. لهذا العمر والدستور كافيان لرسم النهاية السياسية لأردوغان، ولكن هل هذا ما عناه في كتابة النهايات؟

مهما كانت النهاية التي يحاول أردوغان رسمها، ومهما تعدّدت أسباب اعتزاله الحياة السياسية، فإن معركة البلديات يجب أن تكون نهايتها سعيدة، كما يريدها أردوغان. لهذا يصحّ فيها استخدام جميع الوسائل تحديداً الخطابات التي تميل إلى العاطفة أكثر من طرح المشاريع الإنمائية، سيما وأن بلدية إسطنبول، العاصمة الاقتصادية للبلاد، في أيدي المعارضة التي فازت بها 2019، وهي مدينة تعني لأردوغان الكثير، حيث بدأ منها مشواره السياسي ومشوار حزبه في التسعينيات، حينما كان رئيسًا لها.

يجيد أردوغان اللعب على التناقضات الدولية لما فيها من تحقيق مصالح لتركيا، لاسيما وسط عالم بات يأخذ شكل الانقسام العمودي، بين قوة مسيطرة تسعى للاحتفاظ بنفوذها، وأخرى صاعدة تريد فرض حضورها في القضايا الدولية. فبين هذه وتلك، يتحرك أردوغان ساعيًا لتكريس الدور الحيادي المنفتح شرقا كما هو الحال غربًا.

يتحرك التركي اليوم بخطى ثابتة نحو كتابة النهايات السعيدة، التي تعيد مكانة تركيا بين الحضارات، وسط حديث بدأ يتصاعد عن الذهاب نحو عالم متعدّد الأقطاب، حيث عليها أن تجد لنفسها مكانًا ذا ثقل وتأثير. لهذا، لم يذهب أردوغان إلى المقاطعة الغربية المفروضة على روسيا، وفي الوقت نفسه لم يذهب للتطبيع مع النظام السوري، كما أرادت كل من روسيا وإيران في قمة تموز 2022.

إنها معركة رسم النهايات، تلك التي يخوضها كل من يصل إلى السلطة في تركيا، نهايات الأبطال التي تشكل نوعًا من التاريخ للحضارة التركية. سبقه في ذلك السلطان عبد الحميد الثاني، لكنّ نهايته لم تكن كما كان يريدها، إذ تشير بعض الكتابات التي تناولت هذا السلطان العثماني، وهو الذي كان عاشقًا لفنون الأوبرا والمسرح، إلى روايات عن أنه كان يأمر الموسيقيين والكتاب العثمانيين بتغيير النهايات الحزينة للأعمال الفنية لتحلّ محلها نهايات سعيدة. سواء صدقت تلك الروايات أم لا، فإن السلطان العثماني، الذي كان معارضوه يصفونه بـ«الطاغية»، لم يستطع رغم سلطاته الكبيرة أن يغير نهاية حكمه أو يجنّب السلطة العثمانية أو مؤسسة الخلافة نهايتها. ففي عام 1909 خُلع السلطان، وبعد ذلك بـ15 عاماً، أُلغيت الخلافة العثمانية بعد قرون من السيطرة على مناطق عدة في آسيا وأفريقيا وأوروبا.

إنهاء السلطنة التي حكمت لأكثر من ست مئة عام حيث فرضت واقعًا سياسيًا وجغرافيًا، شكّل مفصلًا مهمًا في تاريخ البشرية. تأسست هذه السلطنة على يد عثمان الأول بن أرطغرل عام 1200 وانتهت بسقوط الدولة عام 1924. هذه السلطنة وقّعت في لوزان من عام 1922 معاهدة كانت الأقسى في تاريخ البلاد.

(كاتب لبناني)

الأنثروبولوجيا الكولونيالية أداة في الحرب على غزّة

مولدي الأحمر

تحتلّ الأنثروبولوجيا الصدارة في النقاش الأكاديمي الدائر بشأن المعرفة الكولونيالية منذ عقود، وذلك لأن تشكّل مدونتها والاستنتاجات النظرية التي استُنبطت منها، وكذا البرامج العملية الاستعمارية التي صمّمت اعتمادا عليها، كانت تجري في سياق فرض سيادة شعوب على أخرى، بكل الكثافة الاعتبارية والتجريبية للمفهوم. ولأن الاستعمار الحضوري المباشر قد تراجع، فإن المدوّنة الأنثروبولوجية محلّ الجدل الأكاديمي اليوم تحوّلت إلى مدوّنة أرشيفية، وانزاح التنازع بشأنها من ساحة النضال السياسي الميداني، كما كان زمن حركات التحرّر، باتجاه قضايا أكاديمية نخبوية ذات صلة بشروط إنتاج المعرفة في بعديْها الكوني والمحلي. واليوم تعود الأنثروبولوجيا السياسية في عالمنا العربي إلى حلبة الصراع، بمنطلقاتها الكولونيالية نفسها، ولكن مسنودة هذه المرّة من الداخل بسياسات النظم المحلية، كما حدث في حرب أميركا على العراق، وكما يحدث اليوم في فلسطين خلال ذروة الحرب على غزّة.

وفي السياق الذهني لما يحدث اليوم في غزّة من محاولة شقٍّ لصفوف المقاومين بوسيلة إعادة اختراع «العشائر»، يمكن القول إن تاريخ الأنثروبولوجيا في العالم العربي مأساوي، من وجوه ثلاثة: الأول من مأساويته تمثل في وفود هذا العلم إلينا في صيغته الجديدة (أي بتعريفه الأكاديمي ومأسسته) في سياق كولونيالي، فكان الهاجس الأول للمحتل في هذا السياق السيطرة على المقدرات والإرادة والعقول. ولذلك، كل معلومة تشخيصية للآخر، وكل ظاهرة تتعلق بمفاهيمه وبطرق تنظيمه في أثناء مقاومته الحركية والسلبية للنشاط الاستعماري كانت تُقرأ بهدف تحييدها أو استخدامها في فرض هيمنته. وقد ترتبت على ذلك أمورٌ عديدة خطيرة، أبعدها غوْرا في التأثير إعادة بناء الوعي بالذات لدى المغلوب وفق الترميز «العلمي» والإداري التقني الجديد لواقعه من طرف الغالب. ومن ثم ظهرت عند النخب السياسية مقولة مقاومة المحتل بسلاحه، أي بمعارفه وسبل تسميته الأشياء ومناهجه في تمثلها والربط بينها، وهو ما كان يشترط استبطانها والقبول بصدقيتها وبشرعيتها. وفي أغلب المجتمعات العربية، ولكن بتفاوت، فازت في هذا السباق النخب الحداثية التي بنت الدول المستقلة. وفي هذا السياق، كان وجه الأنثروبولوجيا السياسية فظيعا، إذ إنها نفت عن المجتمعات المستعمرة تاريخيتها الخاصة، بكل كثافة معنى العبارة.

الوجه الثاني من هذه المأساة أن النخب الحداثية التي بنت الدولة الحديثة شرعت، منذ البداية، في محاربة الأنثروبولوجيا (بصفة عامة) بشكل مزدوج، ففي البلاد المغاربية تحوّلت الأنثروبولوجيا السياسية بعد الاستقلال إلى «علم تآمري» يبحث في كل ما يزعزع مشروع بناء الدولة المستقلة الحديثة، وبذلك مُنعت أو هُمّشت في كامل المنطقة، إلا في المغرب، حيث استخدمها المخزن (الدولة)، بالطريقة نفسها التي استعملها بها المستعمر، خلال سعيه إلى بناء شرعيته في الأرياف من خلال المزج بين آلية الانتخاب وآلية الموالاة الشخصية والجماعية. بيد أن النظم الاستبدادية الأخرى في المنطقة (ربما باستثناء تونس التي أصرّت نخبها السياسية على محاربة الهويات المحلية الضيقة، رغم أنها تستخدمها أحيانا بشكل تكتيكي سياقي) بدأت تستفيق على قوة إيديولوجية يطلب أصحابها الحكم، وتعتمد في نشاطها مرجعيات دينية مجمعة، من حيث المبدأ، للأفراد والمجموعات، فقدّرت أنها تمثل خطراً كبيراً عليها لأنها قادرة على اختراق جميع الفئات الاجتماعية، وهذا عكس الإيديولوجيات اليسارية. فكان من جملة ردود فعلها على هذا الخطر الداهم، كما تصوّرته، أن عادت إلى الاهتمام بالتفاصيل المحلية واستخدامها، وأفضل مثال على ذلك هو الجزائر التي عمّمت أقسام الأنثروبولوجيا في كل مكان، وأسّست مراكز البحث المختصة في المجال، بعدما همشت الأنثروبولوجيا عقوداً طويلة، بل أصبح أحد أهم وزرائها رئيسا لرابطة الزوايا الطرقية في البلاد!

وفي المقابل، كانت الأنثروبولوجيا السياسية، بمفهومها الأداتي الكولونيالي، إحدى أدوات بناء الدولة المستقلة في المشرق العربي، وآلية من آليات ممارسة السلطة والتفاوض على الشرعية، فكانت هنا في مأساة مزدوجة: من جهةٍ استخدمت النظم السياسية في المنطقة مدوّنتها الأنثروبولوجية العملية العريقة، وأبطالها النسابون، في نسج خيوط الشرعية والتوازنات السياسية وخرائط النصيب من الموارد. ومن جهة أخرى، سحبت هذه المعرفة العملية من حقل الأنثروبولوجيا السياسية لتبقى في مجال اللامفكّر فيه. وهكذا تمازجت في مدوّنة واحدة بالغة التعقيد مدونة الانثروبولوجيا السياسية الكولونيالية مع مدونة المعارف الانثروبولوجية العملية المحلية، ليتولد عن ذلك مشكل معرفي عويص، يتعلق بكيفية بناء السؤال النقدي للمعرفة الأنثروبولوجية السائدة في المنطقة.

الوجه المأساوي الثالث للأنثروبولوجيا السياسية في العالم العربي ما نراه اليوم في غزّة، ورأيناه قبل 20 سنة في العراق وقبل عشر سنين في سورية، ومنذ سنوات في اليمن وليبيا والسودان، حيث التقت الأنثروبولوجيا السياسية الكولونيالية بمدوّنة المعارف الانثروبولوجية المحلية، من أجل تحقيق أهداف سياسية في سياق هيمنة إمبراطورية أميركية. والمثال النموذجي لهذه الظاهرة هو الحالة العراقية التي تجري محاولة تكرارها اليوم في غزّة. ففي الحرب على العراق تحالفت الأنثروبولوجيا السياسية الكولونيالية وعلم الأنساب والتاريخ المحلي للمجموعات القرابية الضيقة، من أجل إعداد ميدان المعركة العسكرية. وحينما حلّ (الحاكم الأميركي الإداري)، بول بريمر، بالعراق نصب خلية أنثروبولوجية سياسية قادها ديل أيكلمان «لفهم» المجتمع السياسي العراقي والتأثير فيه، وقد ندد الأنثروبولوجيون الأكاديميون الأميركيون بذلك في بيان شهير بزعامة أحد أهم رموز الأنثروبولوجيا السياسية في العالم مارشال سالنز.

واليوم في غزّة، عود على بدء. ذلك أن الحرب الشنيعة على حركة التحرير الفلسطينية في غزّة (كيفما كانت توجهاتها الإيديولوجية) لا تجري بسلاح القتل والتجويع والتشريد فحسب، بل كذلك بسلاح الأنثروبولوجيا السياسية الكولونيالية ومدوّنتها العملية العربية، الممنوعة على التفكير على الأقل محليا. وأداة هذه المعرفة تحويل تمركزات المال والمكانة الاجتماعية العائلية إلى كيانات سياسية، ومن ثمّة توسيع نطاق تأثيرها على محيطها عبر معارف النسابة ونشاط شبكات توزيع الأموال، ثم استخدامها بعد ذلك في ضرب وحدة المقاومة.

تعتقد دول كثيرة في المشرق العربي أن مدوّنة معارفها الأنثروبولوجية العملية صالحة لكل زمان ومكان، ولها هي بالذات. وهي ربما لا تدرك أن هذه المدوّنة تتآكل تحت تأثير التحولات الاجتماعية والتواصلية الفارقة في تاريخ المنطقة، وأن بناء المستقبل على أسس متينة يقتضي «الاحتفاء» السياسي والمعرفي بجديد هذه التحوّلات والبناء عليه. ذلك أن مشروع «الشرق الأوسط الجديد» يستعمل ضدّها، هي تحديدا، مدوّنتها الأنثروبولوجية العملية لينسف ما بنته وفق هذه المدوّنة من شرعية وحدود وتنمية وأمن.

(أكاديمي تونسي)

كاريكاتير

عماد حجاج

تساؤلات بشأن هجوم موسكو

حسين عبد العزيز

لم تمضِ ساعات على الهجوم الذي استهدف حفلاً موسيقياً في صالة حفلات في ضاحية كراسنوغورسك شمال غربيّ موسكو، حتى انهالت وسائل الإعلام الروسية وشخصيات سياسية رسمية بالتلميح إلى دور أوكراني في الهجوم، متجاهلين إعلان تنظيم الدولة. ولاية خراسان مسؤوليته عن الهجوم. بعد نحو ثلاث ساعات من الهجوم، أكد الرئيس الروسي السابق ونائب رئيس مجلس الأمن القومي ديميتري مدفيديف، أن موسكو ستقضي على القادة الأوكرانيين إذا تبيّن أنهم مسؤولون عن الهجوم الدامي. وفي صباح اليوم التالي قالت أجهزة الأمن الروسية إن المشتبه فيهم بالهجوم كانت لديهم جهات اتصال في أوكرانيا إلى حيث كانوا يعتزمون الفرار. ولم يتطرق الرئيس فلاديمير بوتين في كلمة له عصر اليوم ذاته إلى بيان تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، بقدر ما حاول توجيه الأنظار نحو أوكرانيا واحتمالية مسؤوليتها عن الهجوم، على أثر اعتقال السلطات الروسية أربعة أشخاص من منفذي الهجوم قرب الحدود مع أوكرانيا التي كانوا ينوون التوجّه إليها. وبعد يومين من الهجوم، أخذ الخطاب الرسمي الروسي يأخذ صيغة معتدلة، بالحديث عن أن منفّذي الهجوم ينتمون إلى جماعات إسلامية راديكالية، وأن من المبكر التعليق على بيان «التنظيم» قبل انتهاء التحقيقات، وأنه يجب الإجابة عن السؤال: لماذا توجّه أربعة عناصر من الجناة نحو أوكرانيا؟

قد يكون للإصرار الروسي على التركيز على أوكرانيا دوافع سياسية وعسكرية بتصويرها جهةً تقوم بفعل إرهابي ضد مدنيين، كحجة للقيام بعمل عسكري أو توجيه ضربة عسكرية ذات نمط مختلف عن السائد منذ بداية الحرب في أوكرانيا. وفي المقابل، قد يكون الإصرار الروسي هذا نابعاً من فشل استخباراتي ومن ضعف نظر سياسي لدى صنّاع القرار في الكرملين حيال واقع المسلمين داخل روسيا بشكل عام، وواقع الحركات الإسلامية الراديكالية بشكل خاص في المحيط الجغرافي الجنوبي لروسيا (أفغانستان، طاجيكستان). والأهم من ذلك، قد يكون هذا الإصرار الروسي على توجيه الاتهامات نحو كييف نابعاً من فشل ذريع في قراءة الواقع الأمني في البلاد الذي يخالف السردية التي طالما تحدّث بها بوتين عن قوة روسيا ومتانة اقتصادها واستقرارها الأمني الداخلي. غير أن الأسئلة التي بدأت القيادة الروسية تطرحها عن تفاصيل الهجوم، قد تكون السبب الذي جعل الكرملين يُعقلن خطابه حيال الهجوم: كيف استطاع الجناة قطع نحو ثلاثة آلاف كيلومتر من طاجيكستان إلى موسكو؟ وهل كانوا يحملون الأسلحة معهم من بلدهم، أم تسلّموها داخل الأراضي الروسية؟ في الحالتين، نحن أمام فشل أمني فاضح.

كيف استطاع المهاجمون، بعددهم الصغير، الدخول إلى القاعة بهذه السهولة؟ وتنفيذ عملية القتل الجماعي ببرودة أعصاب، كما أظهرت مقاطع الفيديو، وكأنهم مطمئنون إلى عدم وجود من يردعهم أو يواجههم بالسلاح؟ ثم كيف غادروا المكان ونجحوا في مغادرة موسكو؟ من الصعب الإجابة عن هذه الأسئلة، لكنها جميعاً تكشف الخلل الأمني الداخلي، بل وربما كشفت ما هو أبعد، حيث يمكن الحديث عن خلايا تنشط داخل الأراضي الروسية مع وجود ملايين من المسلمين من دول الجوار يعملون داخل الاتحاد الروسي.

العلاقة بين روسيا والعالم الإسلامي جيّدة جداً بشكل عام، لوقوف روسيا إلى جانب القضية الفلسطينية، لكن العداء الإسلامي الراديكالي لروسيا تنامى بسبب حربها إلى جانب النظام السوري، وملاحقتها التنظيمات الراديكالية في الداخل السوري، ثم التحالف الأمني مع دول أفريقية سمح لروسيا بشنّ عمليات عسكرية وأمنية في عمق القارّة الأفريقية ضد التنظيمات الإسلامية، وخصوصاً في مالي ومحيطها. ترافق هذا العداء الإسلامي الراديكالي منذ سنوات مع تغييرات تنظيمية حصلت داخل تنظيم الدولة الإسلامية، أهمها دمج مكتب المسؤول عن ولاية خراسان (أفغانستان) والدول الحدودية وكذلك ولاية شرق آسيا (الفيليبين وإندونيسيا والهند وباكستان) مع مكتب الفاروق المسؤول جغرافياً عن تركيا والدول الحدودية معها والقريبة منها والقوقاز وروسيا، وتكليف شهاب المهاجر (المعروف أيضاً باسم ثناء الله غفاري) مسؤولية المكتب بمنصب أمير، إضافة إلى مسؤوليته عن «تنظيم خراسان».

(من أسرة تلفزيون العربي)

سورية بين «مأساة» الأب و«مهزلة» الابن

عبير نصر

لما لها من ميكانيزمات سحرية في بناء نقدٍ سياسي مُحكَم، يبدو أنّ المآسي السورية، المنتمية إلى عالم «الديستوبيا» أو المدن الفاسدة المحكومة بالفوضى والشر، قد غدت مجالاً فسيحاً لكبرى المفارقات، إثر نجاح بشّار الأسد في تحويل أكثر اللحظات المأساوية إيجاعاً إلى مساخر ونكات ودعابات، باعتبارها مُنتجاً رديئاً لنظام متهتك بنيوياً ومفلس وظيفياً، وهي التي كانت في عهدة الوالد أشبه بفظائع مهولة حُوّلت إلى غرفةٍ عازلة يُفرّغ فيها المواطن شحنات غضبه ومكبوتاته. ومنذ البداية، كانت طفولةُ بشّار المُشبعة بقصص مجازر مملكة الصمت نبوءةً مبكّرة لاستمرارية عائلته، بوصفها صدعاً سيستمر في التوسّع ويبتلع بلاداً ليست في الحقيقة إلا «مزرعة للحيوان» بالمعنى الذي تصوّره لنا رواية جورج أورويل الشهيرة. فعلياً.. استحكم هذا الصدع في المملكة المنسيّة بعد إنجاز الأسد الابن انتخابات «ديمقراطية» أظهرت جموع الموالين كقطيع مطيع، فيما كانت طائرات «حُماة الوطن» تقصف الأبرياء في المناطق الخارجة عن سيطرته!

غاية الأمر في هذا المقام القول إنه عندما تزدحم الأسئلة اليومية في أشكالها الهزلية وتحوّلاتها الوجودية المأساوية. ولا جواب. يتحوّل المواطن المهمّش إلى كائن عدمي يتخبّط في مستنقع التقوقع والانكفاء. وثمّة مدخل لا يمكن إغفاله لاستيعاب الأمر يستند إلى نظرية البروفيسور الأميركي نعوم تشومسكي الذي تناول «استراتيجية الإلهاء» التي تحوّل انتباه الجمهور عن القضايا المهمّة من طريق تقنية الإغراق بالمشتتات والتفاهة. وقد تبنّى الأسد استراتيجية «المهازل ذات الوخزات المضحكة» التي تقوم على إيصال حمولاتٍ رمزيةٍ كثيفةٍ وخطيرة، من خلال تسويق الفضائح السياسية والأزمات المستعصية على شكل طرائف خفيفة لما تتضمّنه من عناصر الإدهاش والمفاجأة والغرابة. وهي، لا شك، سياسة خبيثة تقلب المأساة إلى مشهد عجائبي يستدعي «القهقهة»، على إثرها يعبّر السوريون من وضع بائس إلى آخر أكثر بؤساً يُعاد تدويره بحرفيةٍ إلى مادة صالحة للضحك المجاني، فتغدو «قفشات» القهر و«إفيهات» الألم بمثابة كريما محلّاة لهزائم مُرّة مغلفة بمقدار كبيرٍ من التطبيل والهيصة الاحتفالية بالانتصارات، مهما كانت فجاجة عبثيّتها ودجلها.

على أية حال، لا يوجد شيءٌ يمكن قراءته اليوم بعيداً عن منظور أنّ السخافة والمأساة تسيران جنباً إلى جنب في سورية الأسد، وتشكّلان استلهاماً حيّاً لمقولة ماركس الشهيرة «التاريخ يعيد نفسه مرّتين: مرّة كمأساة.. وأخرى كمهزلة»، لأنها توصيفٌ حرفيٌ لما يحصل في بلاد الموت البطيء والتحلّل، حيث يعيد بشّار الأسد تاريخ والده الوحشي، لكن هذه المرّة كدعابة سمجة، ابتدأت فصولها مذ عُدّل الدستور في دقائق معدودة لتمكين الابن من وراثة العرش الملكي، ثم لتتوالى أخطاؤه السياسية القاتلة كمهازل «تاريخية»، ليس أبرزها تحذيره عام 2012 من التداعيات الخطيرة للغزو الأجنبي، في ردّ على دعوات المعارضة إلى دورٍ غربي إضافي في النزاع، مؤكّداً بعنجهيته المعروفة «أنا من صنع سورية، وسأعيش وأموت فيها»، ثم يستقدم «بنفسه»، وبعدما فشل في إخضاع السوريين بالقوة، الروس والإيرانيين، لاستكمال التدمير المنهجي للبلاد. ولنكن أكثر جرأة ونطرح التساؤل: ماذا تنتظر من رئيس، بعدما قتل مليون مواطن وهجّر نصفَ شعبه، يقوم بتلبية دعوة لافتتاح الألعاب الأولمبية في الصين، فيبدو فيها كسائح سعيد برفقة عائلته، يجمع بين الحماقة والهَبَل على هيئة مسخ مهرّج، وكأنه لا يدرك أنّ البلاد تحتاج إلى ألف مليار دولار لتعود كما كانت يوم وفاة والده، حيث كانت الديونُ صفراً؟!

بالتساوق مع ما تقدّم، لا يهمّ التركيز على كمّ المهازل التي انفضح أمرها وتهتكت أستارها في وقتٍ لا تنعدم فيه الأخبار السوداء المستفزّة في سورية، وجديدها إعلان وزارة الكهرباء تعرّض محطّة تشرين الحرارية للسرقة والتخريب من لصوص فكّوا الأمراس الهوائية، التي تبلغ قيمتها نحو ثمانية مليارات ليرة سورية، حيث تداولت الخبرَ صفحاتٌ موالية تحت مسمّى «فضيحة»، مؤكّدة أنها أشبه بنكتة لمناغشة المواطن السوري أو أنّ اللصوص، حكماً، استخدموا الذكاء الاصطناعي لإنجاز المهمة المستحيلة. على التوازي، ثمّة خبرٌ يبدو أكثر استفزازاً، ومفاده: «بمناسبة عيد المعلم.. استقبالُ الأسد وعقيلته لجمعٍ من المعلمين يجرون فحصاً مهنياً (للقَمل) قبل اللقاء». وأمام الحشد البائس يمارس الأسد، كعادته، متعة الإصلاح بالكلام السفسطائي المُباح كقوله: «إذا كان التعليم بخير فالوطن بخير»، وكأنه لا يعلم أنّ المعلم موظفٌ تعس يتقاضى راتباً لا يوفر له الحدّ الأدنى من مقوّمات الحياة الكريمة، وأنّ المناهج المدرسية تحفل بالإيحاءات الجنسية، وتحذف لواء الإسكندرون من الخريطة، وتُخطئ في الاقتباس من الكتاب المقدّس، وتنشر قصائد سطحية مُضحكة شكلت مادة دسمة للسخرية في أوساط السوريين الذين يعيشون، منذ خمسة عقود، فصولَ مهازل حكم الأسد، التي تثير الاشمئزاز أكثر مما تدرّ الشفقة، وتشير إلى حالةٍ مزريةٍ تضع كلّ ما له علاقة بالسياسة موضع شبهة، فهي الطوطم الموروث منذ عهد الأب الذي حرص على إبقاء «فضائحه» مخبّأة بين الجدران ولم تنزل الشارع قطّ. أمّا الابن، فشاعت مهازله منذ أولى ضحكاته بداية الثورة السورية، التي أصبحت ماركة لا يمكن لأحد أن ينازعه فيها.

في السياق، وسواء خرجنا بما يسرّنا أو بما يخيّب آمالنا، من الضرورة بمكان تأمّل أهمية السخرية في دغدغتها اللئيمة عروش المستبدّين، إذ قيل إنّ نابليون في حملته على مصر قد تصدّت له النكتة الشعبية، وقبل أيّ شيء آخر، فاضطرّ إلى استغلال الدين بقصد تحريمها، بالتالي، أكثر ما يهابه المستبدّ الصحافة الساخرة وكلّ ما يمكن أن يكون تنويعاتٍ على مقامها أو تفريعات لجذرها الثوري العميق، وهذا مبرّرٌ بطبيعة الحال، فالنكتة الساخرة هزلٌ يُراد به جدّ، يعكس الحقائق رغم تلوّنها بمسحةٍ من الخيال، ويعرّفها الفيلسوف الفرنسي هنري برغسون بأنها «محاولة قهر القهر.. وهتاف الصامتين». لذا، لم يتوانَ نظام الأسد عن إغلاق مجلة الدومري الكاريكاتورية، المجلة الخاصة الوحيدة المرخّصة بالبلاد، ولأنه لم يحتملها هشّم أصابع مالكها، ليقينه بأنّ السخرية كمنهجٍ للتأويل الرمزي هو فنّ الالتفاف على القواعد الأمنية والقمعية للخوض في المسائل الممنوعة، وأبرزها أقوال الحمقى وأفعال المهرّجين والبهاليل من الطغاة، الذين يؤمنون بأنّ مهازلهم المعيبة في ممالكهم المحكومة بالنار والحديد صدقةٌ جارية.

في التحليل المجازي لذهنية الطاغية، كُتب أنّ الجنرال الإسباني فرانكو، وهو على فراش الموت، سمع جلبة في الخارج، فسأل عن مصدرها، فقالوا له: هذا الشعب جاء ليودعك. فعلّق هازئاً: لماذا، أين سيذهب شعبي؟ وعليه، ما من دليلٍ شافٍ وقطعي ينكر الحقيقة التالية: مهازلُ الأسد ستُنهي مملكة الأبد إلى غير رجعة، وهو استقراء مبنيّ على بصيرةٍ سياسية تؤكّد أنّ ثمّة تاريخاً هزلياً لم يُكتب بعدُ في العالم، كما كُتب في سورية. تاريخ يرتبط بالعلاقة الوثيقة والغريبة بين السياسة والمآسي «المضحكة المبكية» التي حوّلت سورية إلى «حفرة» أو «مسلخ» أو «جحيم».. ربما اللغة تتقصد هنا ارتكاب الخيانات، لكونها لا تساعد على التشكيل الحرفي لمعنى الطاحونة البشرية التي تسحق روح السوري الذي إذا ما قُيّض له الخروج حيّاً من مملكة المهازل الأسدية، فسوف يصعب عليه، ربما إلى حدّ الاستحالة، أن تخرج هذه المهازل منه.

(كاتبة سورية)

القرار 2728 مع وقف التنفيذ

حسام كنفاني

بعد عشرات المحاولات الخاصة بإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، نجح المجلس، بغض طرف أميركي، في إصدار قرار لـ«هدنة» خلال ما تبقى من شهر رمضان. القرار الذي حمل الرقم 2728 يحمل في طياته موقفاً سياسياً أميركياً في مواجهة إسرائيل، من دون أن يعني ذلك أنه سيكون قابلاً للتطبيق، خصوصاً بعدما فرغته واشنطن من مضمونه، معتبرة أنه «غير ملزم».

بهذا ينضم هذا القرار إلى مجموعة كبيرة من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي وركنت في أدراج المنظمة الأممية، من دون أن يراجع فيها أحد، وغالبيتها مرتبطة بإسرائيل وقيامها وتوسعها بالاحتلال منذ عام 1947. يمكن البدء بالقرار 181، والذي جاء قبل النكبة عام 1948، والمرتبط بتقسيم فلسطين بين اليهود والفلسطينيين، يليه القرار 194، والذي طالب بعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين شردتهم العصابات الصهيونية من أراضيهم خلال النكبة، وهو القرار الذي لم يطبق، ولم يدفع أحد بالقوة في اتجاه تطبيقه. الأمر نفسه بالنسبة إلى القرار 242، والذي صدر بعد حرب 1967، ودعا إلى سحب القوات الإسرائيلية من «أراض» احتلتها خلال العمليات العسكرية، أي الضفة الغربية وغزة وسيناء والجولان. وهو ما تجاهلته دولة الاحتلال، ومعها داعموها، وبقي القرار عالقاً لغاية اليوم، إلى أن اندثر في مفاوضات التسوية، بعدما بدأ الحديث عن تبادل أراض وتقسيم النفوذ في المناطق المحتلة، كما هو حاصل اليوم في الضفة الغربية. أيضاً هناك القرار 425 الصادر عام 1978، والخاص بمطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في لبنان، وهو ما لم يحصل إلى أن قررت إسرائيل الانسحاب في عام 2000، بعد حرب استنزاف طويلة مع فصائل المقاومة. التاريخ الحديث لا يختلف عن القديم في ما يخص القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. ففي 2016، صدر القرار 2334، والذي طالب إسرائيل بوضع حد للمستوطنات في الضفة الغربية ووقف بناء مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. لكن ما حدث بعد ذلك هو العكس تماماً، إذ إن عدد المستوطنين ارتفع ما يقارب 15 في المئة منذ تبني القرار حتى اليوم.

ما سبق مؤشر واضح إلى أنه لا يمكن التعويل على قرارات مجلس الأمن، خصوصاً إذا كان الأمر متعلقاً بإسرائيل. والقرار الأخير يمكن صرفه من زاوية ما يمكن تسميته بـ«الامتعاض» الغربي عموماً، والأميركي خصوصاً، من الممارسات الإسرائيلية في قطاع غزة. لكنه امتعاض مرحلي لا يعول عليه. فواشنطن أرادت إيصال رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية، ورئيسها بنيامين نتنياهو، عبر الامتناع عن التصويت وعدم استخدام الفيتو ضد القرار 2728. لكن هذه الرسالة لا تعني التخلي الأميركي عن إسرائيل، ورعاية عدوانها على قطاع غزة، فها هي الإدارة الأميركية لا تزال منفتحة على مناقشة الخطط الإسرائيلية لاجتياح رفح، رغم القرار الدولي. فبعد «حرد» نتنياهو من التصرف الأميركي في مجلس الأمن، وعدم إرسال وفد إلى واشنطن لمناقشة العملية العسكرية المرتقبة في رفح، عاد للتواصل مع البيت الأبيض لإعادة إرسال الوفد، وبحث الموضوع نفسه، وهو ما لا تمانعه الإدارة الأميركية، لكن بعد نهاية شهر رمضان. فواشنطن أرادت «هدنة» في شهر الصيام، لكن نتنياهو رفض تلبية الطلب، والقرار الدولي الجديد «غير الملزم»، بحسب المسؤولين في إدارة بايدن، لا يتحدث إلا عن وقف القتال في ما تبقى من شهر رمضان، وبما أن الشهر على وشك الانتهاء، فلا تمانع الولايات المتحدة مناقشة خطط إسرائيل لما بعده، من دون أن تدفع إلى تطبيق القرار الدولي الجديد.

وبهذا ينضم القرار 2728 إلى مجموعة القرارات السابقة الخاصة بالقضية الفلسطينية، غير القابلة للتنفيذ.

هجوم كروكوس: إبعاد شبهات عن مَن؟

جمانة فرحات

تصرّ روسيا على رفض فرضية تورّط تنظيم داعش في هجوم كروكوس (قرب موسكو) بعد مضي أسبوع على تنفيذه. بالنسبة إليها الاتهام يوجه فقط إلى أوكرانيا. لا تتعلق المسألة بتحقيقات أو اعترافات. وإن كان التشكيك مشروعاً بطبيعة الحال بأي اعترافات تُعلنها السلطات الروسية، بعدما جرت «بروفة» لها على الملأ وتجاهل الكرملين أي أسئلة بشأن تعذيب المعتقلين الذين قيل إنهم تورّطوا بالهجوم.

تريد روسيا تجاوز فرضية «داعش»، تحديداً فرعه في أفغانستان، ليس ليقينها أن التنظيم غير متورّط، بل لأن اتهام أوكرانيا يبقى الخيار الأسهل، الذي بإمكانها الذهاب بعيداً في توظيفه عسكرياً في الميدان الأوكراني من خلال تبرير تصعيد الهجمات، وحتى استخدام أسلحة جديدة وأكثر فتكاً أو حتى سياسياً من خلال السجال شبه اليومي مع الغرب، وتكرار لازمة الاتهامات له بشنّ حرب عليها واستهدافها.

ولأجل ذلك، لم تتردّد روسيا في التقليل من شأن التصريحات الأميركية التي كانت واضحة منذ الدقائق الأولى للاعتداء في نفي تورّط أوكرانيا بالهجوم. ومنطلق دحض تورّط كييف ليس الثقة العمياء التي توليها واشنطن لها أو الاعتقاد بعدم جرأتها على تنفيذ عمليات في العمق الروسي أو يمكن أن تقلب الموازين، فتفجير خط نورد ستريم لا يزال حاضراً في الأذهان.

كانت استنتاجات واشنطن واضحةً أنها مبنية على معلومات استخبارية، وهو ما يفسر البيان التحذيري الذي نشرته السفارة الأميركية في موسكو في 7 مارس/ آذار الجاري، أي قبل أسبوعين من الهجوم، بشأن تخطيط متطرّفين لهجمات تستهدف تجمّعات في موسكو، بما في ذلك خلال الحفلات الموسيقية، قبل أن تلحق بها سفارات غربية عدة. وهو ما تحقق بعد ذلك بالاعتداء على قاعة كروكوس للحفلات، الذي أسفر عن قرابة 140 ضحية قبل أن يتبناه تنظيم داعش خراسان ويتبين ضلوع أربعة طاجيك فيه.

لكن يبقى الاعتراف بإمكانية أن فرضية تورّط «داعش» بمثابة أمر غير مرغوب بالنسبة لموسكو، لأسباب عدة. وقد جاء توقيت الهجوم بعد وقت قصير من الانتخابات الرئاسية التي أراد الكرملين تصويرها «عرساً ديمقراطياً» بعد نسبة تصويتٍ كان يخطّط لتوظيفها في إثبات حجم التأييد الشعبي لفلاديمير بوتين، بعدما أدخل البلاد في حرب استنزاف جرّاء قراره غزو أوكرانيا. لكن صورة رجل الأمن القوي تزعزعت هذه المرّة من قلب موسكو وليس داخل أوكرانيا أو على حدود البلدين. والإقرار بتورّط التنظيم، إذا ما أُخذ بعين الاعتبار أيضاً التحذير الأميركي الذي أكّد البيت الأبيض أنه جرى نقلُه إلى روسيا عبر تشارك المعلومات معها، تفسيرُه أن أجهزة الأمن الروسية قد فشلت في منع الهجوم على الرغم من توفر مؤشّرات عدة ومعلومات بوجود خطر داهم. ويضاف هذا الواقع بسهولة إلى سجل إخفاقاتها الاستخبارية، لا سيما بعدما كانت العاصمة الروسية العام الماضي تحت تهديد «الاجتياح» من المرتزقة عقب تمرّد زعيم مجموعة فاغنر. وهو ما يعني أن الفترة المقبلة، أقلّه عندما تهدأ هذه العاصفة، قد تشهد تغييرات في قيادات عدة أجهزة أمنية بعد توالي أخطائها التي تكلف الكرملين الكثير من صورته، الأمر الذي يصعُب تخيّل أن بوتين سيمسح باستمراره طويلاً.

يضاف إلى ذلك أن الاعتراف بتورّط «داعش» يعني أن روسيا أمام تهديدات قديمة – جديدة في آسيا الوسطى، ستتطلب منها إعادة التركيز على التطرّف في المنطقة التي تشكل حديقة خلفية لها، وبإمكانها أن تسبّب أزماتٍ عديدة. ولذلك، يبدو تجنّب الإقرار بأي تورّط محتمل لـ«داعش» (حتى الآن) مصلحة روسية أولاً، لإبعاد الشبهات عن إخفاقاتها قبل أي أمر آخر.

التزامات منهجية في الأسئلة النهضوية

سيف الدين عبد الفتاح

ليس من هدف هذا المقال أن يبحث في سؤال النهضة، ولكن المهم أولاً الحديث عن هذا السؤال وليس فيه، وعمّا يعنيه القيام بالالتزامات الأساسية في «فحص السؤال» وهو ما استرشدنا فيه وقدمنا بمقالين يتطرّقان إلى الأصول المنهجية للطرح العام في خريطة الأسئلة، وليس المقصود بحال أن نقدّم إجابات عن هذه الأسئلة، ومنها سؤال النهضة والنهوض، فلذلك مستوى آخر يمكن أن نتطرّق إليه لاحقا عند صياغة مؤشّرات أولية لمشروع النهوض الحضاري، والتي ستكون موضعا لاهتمام لاحق؛ إذا كان هذا ما لا نريده، فماذا عما نريده؟

سؤال أساسي يفرض علينا التزاما منهجيا؛ بشأن عملية الفحص للسؤال، وهو ما يعني الوقوف على صياغة السؤال أولاً والمقتضيات المنهجية النافية للتحيزات والأحكام المسبقة أو الجاهزة، وهو ما يجعل السؤال موجّها وربما يعطي إجابات خطيرة، إن عنوانا قاطعا للسؤال الموجّه للإجابة والاستجابة أن تسأل شخصاً (امرأً) حول استجلاب رأيه بهذه الصيغة والصياغة: ما رأيك في سياسة الحكومة الحكيمة؟ أو أفدنا برأيك في هذا الخطاب التاريخي المهم للرئيس؟ وما قدّمه في خطابه للخروج من الأزمات، وما تضمنه من إرشادات وتوجيهات؟ هذه ليست أسئلة منهجية، بل غالبا ما تكون صادرة عن أجهزة إعلامية قد يُملى عليها من جهات ومؤسسات استبدادية، وتحاول تناول الموضوع من زاوية استجلاب كل ما يتعلق بالنفاق والمداهنة.

ومن هنا، الوقوف عند هذه الأسئلة وتحريرها حالة لا يمكن وصفها إلا بالأسئلة الموجّهة، أو الأسئلة المستبدّة التابعة من وسط وسياق استبدادي لا يحرّك السؤال إلى وجهة السؤال الصحيح، بل يتعمّد أن يسأل الأسئلة الخطأ في سياق التغطية على السؤال الصحيح وإجهاض جوهره، ليس ذلك هو السبب الوحيد في صياغة الأسئلة الموجّهة الجالبة للتحيز والأحكام المسبقة. ومن ثم تكون أهمية «فحص السؤال» وصياغته والبحث في مكنوناته وسياقاته، والتنبه إلى مواطن الخطر والخطأ فيه، والقيام بصياغة السؤال الصحيح.

صياغة السؤال والقضية التي يتعلق بها لا بد أن تستدعي وتباشر استعراض السؤال: فهما وتعريفا ومفهوما؛ إن البدء بعملية التعريف هو نقطة البدء الصواب، وبدون تعريفات ستصادف تلك المشكلة الرئيسية التي ترتبط باللغات والفجوات بينها في تبنّي تعبيراتٍ بعينها مسكونة بالتحيز الكامن، وتحيز الرؤية الحضارية من البداية، ولعل التعريفات المحدّدة للخروج من فوضى التعريفات المتعدّدة، بفعل ممارسات الانحراف الدلالي وفوضى التعامل مع عالم المفاهيم، خصوصاً أن غالب تلك المفاهيم ينتمي للعلوم الإنسانية والاجتماعية وهي مسكونة منذ البداية بتحيّزات أيديولوجية أو فلسفية أو غير ذلك من أسباب موضوعية، كامنة كانت أم ظاهرة؛ مستخفية كانت أو بارزة، مخادعة أو مراوغة.

> ترتيب الأسئلة بين التصاعد والنزول عملية مهمة في إدراك الأسئلة ومنظومتها، وتكامل الأسئلة شبكياً

> لا نخطئ كثيراً إذا تحدّثنا عن «جينالوجيا السؤال» وطبقاته المعرفية، وشروطه المنهجية، مسائل بعضها من بعض

المفهوم ضمن عائلة، عملية معرفية ومنهجية، فالمفاهيم وفق التصور المهم الذي طرقناه تؤكّد ما يمكن تصوّره من منظومية السؤال ومتعلقاته؟ إن معالجة عاملي السؤال والمفهوم والاتزان والتكامل في ما بينهما إنما تشكل ضرورة معرفية في البصر بالسؤال والمفهوم على حد سواء ضمن عائلته وسياقاته، وضمن «أسرة كلمات». وبذلك فقط يمكن أن تتّضح لنا الصورة المتبادلة عن وصول المفهوم من جهة، والسؤال المتعلق بقضية بعينها. الصورة الكاملة التي تدرك عالم المفاهيم ضمن عملية تنسيب المفهوم، ومن ثم السؤال، عمليات بعضها من بعض آن لها أن يرد الاعتبار ضمن تصوّرات ما يسمّى «جينالوجيا المعرفة»، ولا نخطئ كثيرا إذا تحدّثنا عن «جينالوجيا السؤال» وطبقاته المعرفية، وشروطه المنهجية، مسائل بعضها من بعض، ولكنها تشكّل أصول منهج نظر إلى السؤال يؤثر بالضرورة على مناهج التناول، وكذا مناهج التعامل، وغالباً ما يشكّل هذا المنهج ضمانة معرفية أخرى، مضافة إلى رؤية السؤال ضمن أنساقه من ناحية وسياقاته من ناحية أخرى. وربما هذا يحيلنا إلى علوم مهمّة لإدراك حقيقة مفهوم السؤال وصحته: من مثل علم تاريخ المعرفة، لأن السؤال يتعلق بالذاكرة الحضارية، وعلم سيرة الأفكار وتتبع تطوّرها، والسؤال وإعادة طرحه أو تجديد طرحه، وعلم اجتماع المعرفة، وهو أمر من الضروري تدبّره. وإذا أردنا أن نوظف تلك العلوم جميعا ضمن أطروحة سؤال يرتبط بعالم الأفكار وفي قلبه عالم المفاهيم، علم تاريخ السؤال وذاكرته الحضارية؛ علم تتبع سيرة الأسئلة وسيرورتها وتحوّلاتها التي قد تطرأ عليها. ذلك أن الأسئلة تطرأ عليها أحوال ومن ثم هي سيرة ومسيرة وسيرورة يتأكّد مع البصر بها جميعا وتوظيفها واستثمارها في رؤية أوضح لعالم الأسئلة، ورؤية أكثر تكاملا، ورؤية كلية تتجنّب كل عوامل الاختزال، أو الإغفال، أو الافتعال في طرح السؤال.

ويتوّج ذلك ما يمكن تسميته «علم اجتماع السؤال» المتعلق ببيئته وتحيينه وتسييقه فيشكّل السؤال بعدا غاية في الأهمية، وهو ما أشار إليه مالك بن نبي من معادلتي الصحة والصلاحية لضمان الحالة الإدراكية السوية والصحية والإيجابية والبنائية التي تترتب على طرح السؤال، خصوصاً إذا ما رأينا تلك الحالة الإدراكية ضمن المنظومة السداسية لأستاذنا حامد ربيع رحمه الله. الإدراك في تتابعه وتوابعه يشكل الرأي، والرأي قد يتحوّل إلى توجه واتجاه بل ومن أصول انتشاره قد يتحول إلى تيار، والاتجاه يتحول إلى موقف راشد مفعم بالوعي والبصر والبصيرة، هنا فقط يمكن أن يتحول الموقف إلى حكم يستند إلى منظومة معايير كلية وهو حكم في تلك المنظومة يشير إلى معنى الحكمة التي توجه إلى اقتران بين العلم والعمل، والفكر والحركة، وفي النهاية يكون كذلك مادة السلوك الفاعل والنزوع للحركة العادلة والفاعلة، متوالية بعضها من بعض، تشكل حلقات تترابط في الفهم والتدبر والعمل وعلى ما يقول الشاطبي في موافقاته «كل مسألة لا ينبني عليها عمل فلا طائل من ورائها». فلو تصورنا أن السؤال يشكل مقدمة، إن صحت صياغته وإدراكه، كيف يمكن أن يؤثر في تلك المتوالية المهمة التي غالبا ما تكون قرينة الفعل والتفعيل والفاعلية على حد سواء. وتترافق مع هذا الفهم المنظومي في السياق والسباق واللحاق عملية متّصلة؛ لا يفقد بحالة تواصله، ولا يفقد أن يكون حالة شبكية في إدراك السؤال والمفهوم الذي يرتبط به، شبكة السؤال جزء من متابعة حال السؤال، وينشأ عن هذا الفهم أمران أساسيان من ناحية منهج النظر إلى السؤال خروجا عن حد الاختزال وما يصاحبه. ومن ناحية أخرى، يُنتج سؤالا مريضا وربما خبيثا قد طاولته أمراض مزمنة أو حالة «سرطنة» السؤال، فينفث بعضا من سمومه في منظومة الأسئلة.

تسميم السؤال يبغي نقض المنظومة تمهيدا لنقضها. وعلى أحسن الفروض، قد يعطي إجابات واستجابات قاصرة مبتورة، أو خاذلة مخذولة، إنها أمراض تطاول السؤال، من الواجب أن نفطن إلى طرائق تشغيل الأجهزة المناعية لمواجهة هذا النوع من الأسئلة، الذي يؤثر تأثيرا خطيرا على مجمل الكيان وحالة الحوار حول السؤال، وعلى أحسن الفروض قد ينتج عنه تحيز الأسئلة من دون استجابات واعية فاعلة، وتراوح في المكان وتبدّد الطاقة المعرفية والذهنية والفكرية. وعموما تبدّد الطاقة الحضارية وإهدار الإمكانية في عالم النهوض الحضاري. وأخيرا، من المهم حقيقة أن نشير إلى أن السؤال يجب أن يكون محايدا ملتزما، إنه السؤال المسؤول، وليس السؤال المخذول، السؤال ساري الفاعلية والمفعول، وليس السؤال منقضي الصلاحية والمفعول.

السؤال الذي يكون مسكونا بهاجس «الغرب» كحضارة وثقافة وتقدّم، ويطرح أسئلة الغرب نفسها عنا وفينا إنما يحرّك كل تقاليد العقل الساكن، والعقل التابع لا العقل المجدّد والباني، والذي يحرّك عناصر «النابعية» أي أن يكون نابعا منا ومن حاجتنا وضروراتنا الأساسية ضمن نموذج حضاري يعرف بداياته ومسيرته ونهايته، ولا يحرّك، في المقابل، عناصر التقليد والتابعية والتبعية الآسرة والسكون ضمن حضارةٍ غالبة قاهرة، إن هذا الخضوع لهذا الأسر لا يمكن أن ينتج إلا نموذجاً حضارياً مصاباً بالتقهقر والتدهور؛ بين السؤال النابع في مواجهة السؤال التابع ستكون مسيرة السؤال الصحيح الذي يتمتع بالصحة، كما يلازم شروط الصلاحية والدافعية والرافعية والفاعلية.

ترتيب الأسئلة بين التصاعد والنزول عملية مهمة في إدراك الأسئلة ومنظومتها، وتكامل الأسئلة شبكيا، واستصحاب الأسئلة الواجبة مع السؤال المقصود، هو الذي يحدّد غالبا الوجهة والبوصلة في بلوغ المنشود وتحقيق الغاية والمقصود. إن استصحاب الأسئلة الواجبة يزيح الغمة والتغييم، ويرفع الالتباس والحيرة، ويواجه الغشّ في السؤال والتدليس. إنها بركات السؤال الصحيح تتنزّل على الإنسان والكيان والأوطان قاصدة للعمران؛ إنها عمارة الأسئلة وهندستها كمنطلق تأسيسي لبناء نهضة وصناعة نهوض.

(كاتب مصري في إسطنبول)

حتى لا تستفرد الولايات المتحدة وإسرائيل بقطاع غزّة

أسامة أبو ارشيد

تشارف حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزّة دخول شهرها السابع، ولا يلوح ما يشير إلى قرب نهايتها. ولا يبدو أن إسرائيل، رغم الإدانة والاستياء الدوليين، وتصاعد الضغوط الأميركية المتردّدة والخجولة عليها في وارد وقف عدوانها، ذلك أنها لا تجد نفسها مضطرّة لمواجهة كُلَفٍ باهظة تردعها عن المضيّ في جرائمها. حتى قرار مجلس الأمن، الاثنين الماضي، الذي دعا إلى «وقف نار إنساني فوري في شهر رمضان يقود إلى وقف إطلاق نار دائم»، وكذلك إلى «الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن المحتجزين» في قطاع غزّة، وامتنعت الولايات المتحدة عن نقضه، ما أثار غضب إسرائيل، لا يتوقّع له النجاح، خصوصاً حين تؤكد واشنطن أنه «غير ملزم» لتل أبيب. ومع عدم تقليلنا من القضية التي رفعتها دولة جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، والأمر الذي أصدرته المحكمة في شهر يناير/ كانون الثاني الماضي، لإسرائيل بـ«اتخاذ جميع التدابير لمنع أعمال الإبادة الجماعية»، حتى صدور قرار نهائي عنها، هذا على افتراض أن الدولة العبرية ستقبل الالتزام به، وهذا غير مرجّح، فإن القضية قد تأخذ شهوراً وسنوات طويلة كافية لأن تنجز إسرائيل فيها مهمّتها الوحشية في قطاع غزّة. ينسحب الأمر على تقارير المنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية، كتقرير مقرّرة الأمم المتحدة للأراضي الفلسطينية، فرانشيسكا ألبانيز، الذي قدّمته أمام مجلس حقوق الإنسان، الثلاثاء الماضي، وأكّدت فيه ارتكاب إسرائيل أعمال إبادة ضد الفلسطينيين في غزّة. إذ إنه ما دام أن الولايات المتحدة مصرّة على استمرار منح إسرائيل الحصانة في مجلس الأمن، ستبقى الأخيرة تتصرف كدولة مارقة غير مبالية بشيء. ومن ثمَّ، لا حل إلا بتغيير حسابات واشنطن وتل أبيب، وهو ما يتطلّب مواقف جديدة ومختلفة، عربياً وإسلاميّاً، وعلى المستويين الرسمي والشعبي.

تناقلت وسائل الإعلام الأميركي، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ومع دخول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة شهره الثاني حينئذ، تحذيرات صارخة أطلقها ديبلوماسيون أميركيون في العالم العربي، وأرسلت إلى الرئيس جو بايدن، أن دعم الولايات المتحدة المطلق للحرب الإسرائيلية

احتجاج ضد الحرب على غزّة والدعم الأميركي لإسرائيل في نيويورك في 12/ 2/ 2024 (الأناضول)

> لم توفر إسرائيل اتفاقات ولا تفاهمات مع القاهرة إلَّا وداستها بقدميها. وما يجري من حرب إبادة وحشية بحق عرب ومسلمين وبشر في قطاع غزة يلغي أيَّ اعتبارات مفترضة وادّعاءات مزعومة

«يجعلها تخسر الجماهير العربية على مدى جيل كامل». قد يكون ذلك صحيحاً على صعيد القلوب والعقول، لكن حركة الشارع العربي والإسلامي كذلك لم تكن بالمستوى المطلوب، ومن ثمَّ لم تجد إدارة بايدن نفسها مضطرّة إلى التجاوب السريع والحاسم والكامل مع تلك التحذيرات. حتى تصاعد حدّة التوتر وكثافة الاشتباكات بين إسرائيل وحزب الله على الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة، وكذلك تصعيد الحوثيين عملياتهم في البحر الأحمر وخليج عدن، على أهميتها، ضد السفن التجارية المتجهة إلى إسرائيل، فضلاً عن الهجمات، من حين إلى آخر، من الفصائل الشيعية في العراق وسورية، على القواعد الأميركية في المنطقة، أثبتت كلها أنها غير ناجعة وحدها لإحداث تحوّل جذري في موقف واشنطن وسلوك تل أبيب. يذكّرنا هذا بالتصريح الساخر الذي كانت أطلقته السفيرة الأميركية السابقة في الأمم المتحدة، نيكي هيلي، عندما اعترف الرئيس السابق، دونالد ترامب، بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، عام 2017، قائلة إنه تمَّ تحذيرنا من «أن السماء ستطبق على الأرض لكن لم يحصل شيء». وأضافت «مرَّ الخميس والجمعة والسبت والأحد ولا تزال السماء في مكانها ولم تسقط».

لا سبيل لتغيير مقاربة التواطؤ والانحياز الأميركي لإسرائيل، وبالتالي، السلوك الإجرامي لها، سوى بإدراك أن هذه معركة وإن كان مركزها في قطاع غزة، إلا أن ساحاتها التي ينبغي أن تخاض فيها مختلفة ومتعددة. بغير ذلك ستباد غزّة عن بكرة أبيها، وسيخسر الفلسطينيون والعرب والمسلمون معركة مصيرية. لا بد أن تدرك واشنطن أن ثمَّة كلفاً استراتيجية باهظة لدعمها الأعمى واللامحدود للجرائم الإسرائيلية في قطاع غزّة، وينطبق الأمر على حسابات بايدن السياسية والانتخابية. ولا يعنينا هنا ما إذا كانت إدارة بايدن فقدت السيطرة فعلياً على حكومة بنيامين نتنياهو، فحتى إذا كان هذا التوصيف صحيحاً، فإنه ليس جرّاء افتقاد القدرة والأدوات على كبح جماح إسرائيل ولجمها، بقدر ما أنه نتيجة تواطؤ وانحياز مؤسّسي أميركي وعاطفي، وكذلك حسابات سياسية وانتخابية مجتزأة لبايدن. ينبغي أن يتغيّر هذا كله في الساحات المختلفة، وبوسائل تناسب كل ساحة. هذه ليست دعوة إلى العنف، وأنا لستُ في موقع المقرّر للحركات المسلحة في المنطقة، ولكنها دعوة إلى تفعيل الأدوات الرسمية والشعبية السلمية، وإذا لم تكن المواقف الرسمية، العربية والإسلامية، راغبة في تفعيل دورها، فحينها ليس أقلّ من إكراهها شعبيّاً.

شهدنا في الأيام الأخيرة زخماً جماهيرياً أكبر في الأردن بعد أن نقل آلاف المتظاهرين الأردنيين احتجاجاتهم إلى محيط السفارة الإسرائيلية في العاصمة عمَّان. لا ينبغي السكوت على استمرار دخول شاحنات الخضار والفواكه القادمة من بعض الدول الخليجية إلى إسرائيل عبر الأردن في حين يتضوّر سكان قطاع غزّة جوعاً. ولكن الاحتجاجات الموسمية وببضعة آلاف فقط لن تحدث التغيير المطلوب. ينطبق الأمر على الضفة الغربية والداخل الفلسطيني ومصر وكل دولة عربية، وفي مقدمتها السعودية، وبعض الدول الإسلامية المركزية كتركيا التي تفيد تقارير بأنها لا زالت تصدر بضائع وسلاحاً إلى إسرائيل، فضلاً عن مرور أنابيب النفط عبرها إليها. لكن مصر تبقى بيضة القبان. النظام المصري شريك في حصار قطاع غزة مهما تذرع بالممارسات الإسرائيلية والاتفاقات التي تربط مصر مع إسرائيل. لم توفر إسرائيل اتفاقات ولا تفاهمات مع القاهرة إلَّا وداستها بقدميها. وما يجري من حرب إبادة وحشية بحق عرب ومسلمين وبشر في قطاع غزة يلغي أيَّ اعتباراتٍ مفترضة وادّعاءات مزعومة. وإذا كان النظام المصري ليس في وارد تغيير سلوكه، فإن العبء يقع على عاتق الشعب وقواه المدنية الحيَّة. هذه معركة مصيرية للأمَّة كلها، وهي معركة مصيرية لمصر نفسها. أفهم أنه تمَّ تقويض الروح الوثابة لدى الشعب المصري، كما لدى كثير من شعوبنا العربية على مدى السنوات الماضية. كما أفهم أنه تمَّ تجويف القوى السياسية والمدنية وإجهاضها. ولكن، إذا لم يكن ما يجري من جرائم فظيعة في قطاع غزّة هو جرس الإنذار لتحفيزنا، فمتى نستيقظ وننفض عن أنفسنا غبار الاستكانة والخنوع؟

لا يطلق كاتب هذه السطور شعاراتٍ صاخبةً رنّانة من واشنطن، آمناً على نفسه وأهله وماله، بل إنه يواجه تهديدات جسدية وتحرشات سياسية وأمنية وإعلامية ودعاوى قضائية كيدية جرّاء نشاطه ودفاعه عن الحقوق الفلسطينية. لكني لا أريد أن أشخصن الأمور هنا. هذه معركة مصيرية ووجودية، ليس لنا نحن الفلسطينيين فحسب، بل نحن عرباً ومسلمين وشعوباً وأمماً مقهورة. إنها اختبار لإنسانيتنا. القوى الإمبريالية (وأستخدم المصطلح تقنياً هنا لا إيديولوجياً) لا ترى في دمائنا وأرواحنا، نحن، عالم الجنوب المنكوب بهم ما يستحقّ الاعتبار والكرامة. وهم لن يحترمونا إلا مرغمين كارهين. هذا ما أدركناه كناشطين من أجل الحقوق الفلسطينية في أميركا. لم تبدأ مواقف بايدن، ونائبته كاميلا هاريس، وزعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ الأميركي، تشاك شومر، تتغير بشكل تدريجي وبطيء نتيجة صحوة ضمير مفاجئة، بل نتيجة إدراكهم أن دعمهم حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزّة سيكون له ثمن باهظ سياسياً. إنه صراع عزائم وإرادات، وليس صراع قوى مجرّدة فحسب. وإذا لم نفهم ذلك ونتحرّك بفعالية وتأثير في كثير من الساحات وَنُغَيِّرَ كثيراً من المعادلات، بما فيها قلب الطاولات إن تطلب الأمر، فإننا نخاطر بأن نُباد جميعاً، وليس في قطاع غزّة فحسب.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads